

الملتقى الدولي العاشر حول فعالية السياسة النقدية في الدول النامية

يومي 17 - 18 نوفمبر 2015.

جامعة حسيبة بن بوعلي - الشلف - الجزائر

عنوان المداخلة:

الاتجاهات الحالية لسياسة نقدية أكثر فعالية.

أ. فاطمة الزهراء خبازي/ أستاذة محاضرة صنف "ب" / جامعة الجيلالي بونعامة . خميس مليانة.

عنوان البريد الإلكتروني: fkhebazi@gmail.com

أ. مانع فاطمة/ جامعة الشلف

الملخص:

واجهت السلطات النقدية في العديد من الدول تحديات كبيرة في عملية تحقيق الاستقرار الاقتصادي والمالي والنهوض بالتنمية في ظل بيئة اقتصادية دولية دائمة التغير ، و عليه خضعت السياسة النقدية إلى عدة تطورات وتعديلات، مست إطار عمل السلطة النقدية وكل الجوانب الخاصة بالسياسة النقدية من أهداف وأدوات وغيرها. وبناءا على ذلك تم من خلال هذه الورقة البحثية التعرف على هذه التطورات و التعديلات و التحقق من مدى جدواها و مساهمتها في الرفع من فعالية السياسة النقدية. وذلك من خلال المحاور التالية:

المحور الأول: الانتقال نحو سياسة نقدية تعمل وفقا لآليات ومتطلبات السوق.

المحور الثاني: الاتجاه نحو الصيرفة الالكترونية.

المحور الثالث: استقلالية السلطة النقدية و بناء مصداقية السياسة النقدية..

المحور الأول: الانتقال نحو سياسة نقدية تعمل وفقا لآليات ومتطلبات السوق.

يقتضى الانتقال إلى سياسة نقدية تعمل وفقا لآليات السوق ما يلي:

أولاً: الاتجاه نحو الإدارة النقدية غير المباشرة.

ويتأتى ذلك من خلال الانتقال من الأدوات المباشرة التي تستهدف متغيرات نقدية إلى أدوات غير مباشرة تستهدف السيطرة على معدلات التضخم، وذلك بالتحول نحو أدوات التحكم النقدي التي تستند على عوامل وآلية السوق؛ بالإضافة إلى الاعتماد على المرتكزات الاسمية في إدارة السياسة النقدية في الأجلين القصير والمتوسط،¹ وتتمثل هذه المرتكزات في:

أ: تحرير الأسواق المالية والتركيز على سياسة السوق المفتوحة: و تعد عمليات السوق المفتوحة المحور الذي يستند عليه أسلوب الرقابة غير المباشرة و لا تكون هذه الرقابة فعالة إلا من خلال وجود سوق مالي يعمل بشكل جيد وفعال، والذي يتوقف في حقيقة الأمر على معلومات صادقة (الشفافية) حول الوضعية المالية للبنوك وهنا يظهر دور البنك المركزي في تدعيم هذا السوق من خلال تركيز عملياتها المتعلقة بالسيولة من جهة، وتوفير معلومات خاصة عن البنوك التجارية (خاصة منها الأرصدة على مستوى البنك المركزي الناتجة عن المقاصة) من جهة أخرى. أما بالنسبة إلى دور البنك المركزي في تحرير الأسواق المالية فيتلخص في:²

توفير التشريع اللازم لتحقيق التحرير المالي بحيث:

- * يتيح للبنوك توسيع أنشطتها الائتمانية لتشمل الائتمان متوسط الأجل وطويل الأجل.
- * يسمح للبنوك باستخدام الأدوات المالية باستخدام الأدوات المالية الجديدة التي انتشرت في البلدان الأخرى.
- السماح بإنشاء بنوك استثمار خاصة للترويج والاكتتاب في الإصدارات الجديدة من وسائل الملكية (الأسهم) والدين (السندات) وضمان الاكتتاب فيها.
- السماح للبنوك بالمشاركة في ملكية وإدارة مشروعات إنتاجية ثبتت جدارتها الاقتصادية وتوافرت لها الإمكانيات المالية اللازمة.
- ضمان البنك المركزي لشهادات الدين (السندات) الصادرة بشكل خاص عن مؤسسات المرافق العامة الاقتصادية، سواء أكانت حكومية أم خاصة مما سيوسع من سوق السندات وسيوسع بالتالي من سوق رأس المال.
- السماح بإنشاء بنوك متخصصة للصادرات والواردات يتم إمدادها بقروض قصيرة الأجل أو متوسطة الأجل، مع إسهام المؤسسات الحكومية، والبنوك التجارية و شركات الاستثمار بالإضافة إلى القطاع الخاص.
- السماح للبنوك بإقامة مؤسسات تمويل مشتركة تسهم فيها، وتضمن إصداراتها من الأسهم والسندات، وتوفير ما تحتاجه من تمويل، على أن تقوم هذه المؤسسات بتقديم التمويل لآجال مختلفة.

¹ احمد شعبان مجد على، انعكاسات المتغيرات المعاصرة على القطاع المصرفي ودور البنوك المركزية، الدار الجامعية، مصر، الطبعة الأولى 2006، ص: 161.

² مرجع سابق، ص: 172171

ب: تحرير أسعار الفائدة:

في دراسة قام فيها الاقتصادي "ألن جيلب Alan Gelb" سنة 1989 بتحليل العلاقة بين سعر الفائدة الحقيقي ومعدل النمو لـ 34 دولة نامية خلال الفترة 1965-1985. حيث عرف سعر الفائدة الحقيقي على أنه متوسط أسعار الودائع لمدة ثلاث إلى ستة أشهر (مخفضة على أساس معدل تضخم أسعار المستهلك)، واستخدم معدل النمو الحقيقي لدخل الفرد كمتغير معتمد. وقد أوضحت نتائج الدراسة بأنه من شأن الزيادة في معدل الفائدة الحقيقي* بنقطة مئوية واحدة أن يتسبب في زيادة معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بـ 0.2 إلى 0.26 نقطة مئوية مما يعني أن التحرير التمويلي يترتب عليه ارتفاع في معدلات نمو الاقتصاد.³

كما نبه كل من "رونالد ماكينون Ronald Mackinnon" و"إدوارد شو Idward Chaw" في سنة 1973 إلى المضامين السلبية لظاهرة الكبت التمويلي (بمعنى أسعار فائدة حقيقية سالبة) فيما يتعلق بتفتيت سوق رأس المال الوطني وإحداث ظروف غير مواتية لنوعية وكمية تراكم رأس المال الحقيقي وتأثير ذلك على النمو الاقتصادي. وتمثل الآثار السلبية للكبت التمويلي فيما يلي:⁴

. تقليل تدفق الأموال القابلة للاقتراض من خلال النظام المصرفي المنظم، الأمر الذي يجبر المقترضين المرتقبين على الاعتماد على التمويل الذاتي.

. متفاوت بصورة عشوائية أسعار الفائدة على التدفق المتبلور للاقتراض المصرفي من فئة مميزة إلى أخرى غير مميزة من المقترضين.

. تصيب الضرر عملية التمويل الذاتي في داخل المشروعات، فإذا كان العائد الحقيقي على الودائع والنقد والعمليات سلبيا، فإن المنشآت لا تستطيع أن تراكم أصولا سائلة بسهولة تمكنها من الاستثمار.

. يصبح من المستحيل إحداث تعميق مالي ملحوظ من خارج النظام المصرفي المكبوت، عندما تعاني المنشآت من النقص الحاد في السيولة أو عندما يكون التضخم مرتفعا وغير مستقر أو عندما يحدث الأمان معا.

* إن القيام بتحرير أسعار الفائدة ينبغي أن يكون تدريجيا إذا كان مناخ الاقتصاد الكلي غير مستقر والإشراف المصرفي غير فاعل، الأمر الذي يؤثر عكسيا على ربحية القطاع الخاص. وتأتي عملية التدرج هذه بهدف تجنب الآثار السلبية للإلغاء الفجائي لأنظمة سعر الفائدة، وفي الوقت نفسه الذي يتم فيه تطبيق سياسات اقتصادية كلية فانه ينبغي الإبقاء على الإشراف المشدد على النظام المصرفي أو تقويته من أجل تقليل المخاطر المعنوية في النظام المصرفي.

³ مصطفى بابكر، الاتجاهات الحديثة للسياسات في الدول النامية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، على الخط www.arab-api.org/images/training/.../1/.../4_c50-2.pdf، تاريخ الاطلاع: 2010/10/02، ص ص: 52.

⁴ مصطفى بابكر، قضايا التحرير التمويلي والنمو الاقتصادي، معهد العربي للتخطيط، الكويت، على الخط www.arab-api.org/images/training/.../1/.../4_c50-2.pdf، تاريخ الاطلاع: 2010/10/02، ص ص: 42.

. تصبح التدفقات الرأسمالية الأجنبية غير منتجة عندما تكون سوق رأس المال المحلية في حالة اضطراب ويكون من المستحيل التنبؤ بأسعار صرف العملات الأجنبية.

ج: استهداف متغيرات نقدية و سياسة استهداف معدلات التضخم.

في ظل الاندماج المالي وتحرير التجارة والتدفقات المالية غير القارات و ظهور الأزمات المالية، أصبح لزاما على الدول انتهاز النظم الأكثر مرونة لتجنب مواجهة أوضاع خطر مثل الدولة الشاملة لاقتصادياتها. وفي ظل سياسة التحرير يصبح التحكم بالقاعدة النقدية هو الهدف أو المتغير الوسيط وليس ثبات سعر الصرف.⁵

وقد أطلق على هذه المقاربة سياسة الاستهداف النقدي، بحيث، يقوم البنك المركزي في ظل سياسة الاستهداف النقدي باستخدام أدواته "سعر الفائدة تحديدا" من أجل توجيه نمو عرض النقود والذي تعدده المدرسة النقدية أكثر المحددات أهمية للضغط على معدل التضخم في المدى البعيد، ونظرا للعيوب الجوهرية في بنائها النظري* تم التوجه مباشرة إلى استهداف التضخم.⁶ وعليه فان خيارات محاور الارتكاز الاسمية تنحصر أساسا في اثنين: المؤشرات النقدية الكلية أو معدلات التضخم المستهدفة، ويعد الاختيار الثاني هو الأكثر شيوعا إلى حد بعيد.

1: التعريف بسياسة الاستهداف.⁷

تتولى السلطة النقدية وضع وتطبيق سياسة استهداف التضخم، حيث تقوم بالإعلان صراحة وبالتوافق مع السلطة المالية، أن الهدف الأساسي للسياسة النقدية هو تحقيق معدل محدد للتضخم خلال مدة زمنية معينة. و بذلك تصبح السياسة النقدية مقيدة عمليا ولكن مع احتفاظ البنك المركزي بحرية تقرير كيفية استخدام أدوات هذه السياسة. كما يصبح البنك المركزي منذ لحظة الإعلان تلك، المسؤول الأول عن تحقيق الهدف المعلن. ويفترض أن يتمتع باستقلالية تامة في ممارسة مهامه. وعليه بالمقابل أن يمد المهتمين وعملاء السوق بالمعلومات الكافية عن توجهاته واستراتيجياته. ويعتبر الالتزام بمبدأ الشفافية العامل الحاسم في ترسيخ مصداقية البنك المركزي.

⁵ تشير في هذا الصدد أن الاستهداف الوسيط انتقل منذ نهاية الحرب العالمية الثانية إلى بداية الستينيات من استهداف سعر الصرف إلى الاستهداف النقدي "استهداف المجاميع النقدية" ثم استهداف التضخم.

* نظرا لأن هذه الركيزة تقوم على افتراض ثبات العلاقة بين المعروض النقدي والتضخم، الأمر الذي قد لا يتحقق في كل الحالات.

⁶ سعدون حسين فرحان، دور سياسة التضخم المستهدف في تحقيق استقرار سعر الصرف، مجلة البحوث المستقبلية، العدد الرابع والعشرون 2008، ص: 83.

⁷ ناجي التوي، استهداف التضخم والسياسة النقدية، سلسلة جسر التنمية، على الخط،

6.p www.arab-api.org/images/111-develop-bridge ، تاريخ الإطلاع: 10 / 04 / 2012، ص: 5.

الجدول رقم (2-3): الأطر التنظيمية والمؤسسية المتعلقة بسياسة استهداف التضخم.

الإطار المؤسسي	
الإطار القانوني للبنوك المركزية	يتمتع باستقلالية كاملة وتتمثل أهدافه الرئيسية بتأمين ثبات الأسعار أو أسعار صرف العملات. وعادة ما يكون قيامه بتمويل العجز في الموازنات العامة مقيدا ومحظورا في كافة الأسواق الناشئة.
تصميم سياسة استهداف التضخم	
إعلان عن استهداف التضخم	يتم الإعلان من قبل الحكومة أو بشكل مشترك مع البنك المركزي، إلا إذا كان استقرار الأسعار محددا بوضوح كهدف من أهداف السياسة النقدية.
المدى الزمني لاستهداف معدل التضخم	غير محدد في الدول ذات معدلات تضخم طويلة المدى، وسنوي في الدول التي تكون في حالة تراجع معدلات التضخم.
مؤشر الأسعار	يتم استخدام مؤشر أسعار المستهلك في غالبية الأسواق الناشئة، ومؤشر التضخم الأساسي في الدول الصناعية
مقاربة استهداف التضخم	يتم في غالبية الأسواق الناشئة اعتماد المقاربة القائمة على استهداف هامش أو مدى معين بحد أعلى و أدنى للتضخم. في حين تم في حالات محدودة استهداف معدل محدد له.
الشفافية والمصادقية	بيانات صحفية حول التغيرات في السياسات، تقارير دورية حول توقعات مسار التضخم، حوار وتواصل مع القطاع الخاص، ومنشورات حول نماذج استقراء التضخم.
النواحي التنظيمية للبنوك المركزية	
آلية صنع القرار	اعتمدت عدة بنوك مركزية منظور أكثر اتساعا، وبنية تنظيمية لا مركزية بهدف تعزيز اتخاذ القرار على أسس من التقييم النوعي.
لجان السياسة النقدية	يوجد بجان رسمية في غالبية البنوك المركزية وعادة ما يتم الاقتصار في نشر القرارات على تلك التي تتخذ بالإجماع
تنظيم البنك المركزي	تمت إعادة هيكلة البنوك المركزية في الأسواق الناشئة بهدف تعزيز آليات جمع المعلومات، التنبؤ بالتضخم وتحليل السياسات.

المصدر: نفس المرجع السابق، ص:6.

2 : المتطلبات الأساسية لنجاح سياسة استهداف التضخم:

- تعتبر سياسة استهداف التضخم في ظل نظام حر لسعر الصرف الأجنبي؛ البديل الأكثر انتشارا في الاقتصاديات الناشئة. وتتمثل أهم الشروط اللازم توفرها لاستهداف معدلات التضخم في:⁸
- معدل تضخم منخفض.
 - عدم استهداف محور ارتكاز اسمي آخر كاستهداف متغيرات نقدية أخرى.
 - القدرة على تطبيق سياسة نقدية مستقلة وغير خاضعة لاعتبارات السياسة المالية.

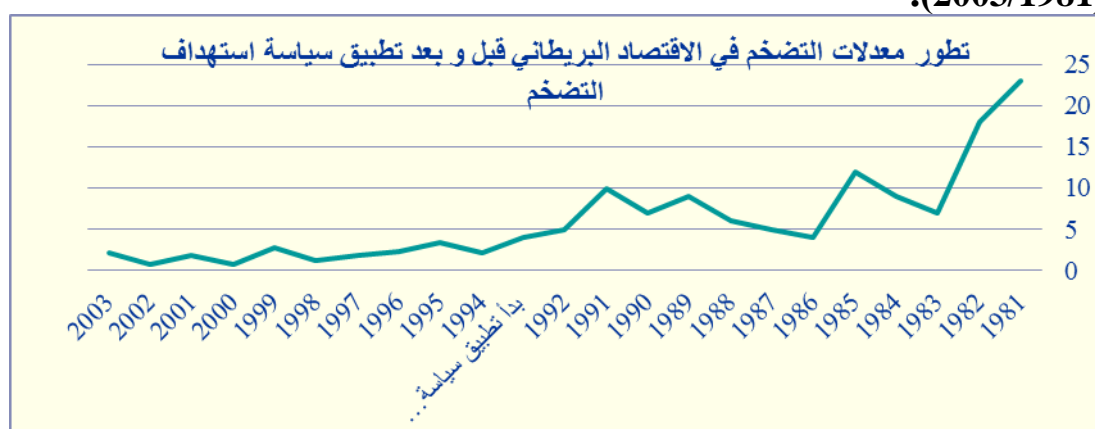
⁸ أحمد شعبان محمد علي، مرجع سابق، ص:166.

. مصداقية تستند إلى سجل أداء قوي في مجال المساءلة و الشفافية في صنع السياسات.
. وضع قوي للمالية العامة ودرجة عالية من التنسيق بين السياستين المالية والنقدية و نظام مالي مكتمل المواصفات.
. قنوات مفهومة إلى حد معقول لانتقال آثار التغيرات فيما بين أدوات السياسة النقدية والتضخم.
. معلومات دقيقة تتاح في الوقت المناسب عن التضخم المتوقع والنتائج المحتملة.
. تطبيق شكل أو آخر من أشكال قاعدة "تايلور taylor" *.

والشكل التالي يوضح لنا مدى فعالية سياسة استهداف التضخم في الاقتصاد البريطاني خلال الفترة

2003/1981.

الشكل رقم (2-20): تطور معدلات التضخم في الاقتصاد البريطاني قبل وبعد سياسة استهداف التضخم (2003/1981).



المصدر: عايب وليد، فعالية السياسة النقدية في ظل الانتقال من اقتصاد الاستدانة إلى اقتصاد الأسواق المالية، الملتقى الدولي حول السياسات النقدية والمؤسسات المالية، جامعة سكيكدة يومي 109 نوفمبر 2010، ص: 16.

3: تصميم سياسة الاستهداف.

تقوم السلطة النقدية بدراسة عدة بدائل واتخاذ القرارات بشأنها وذلك بغرض تصميم سياسة الاستهداف، وتمثل

في: ⁹

- تحديد المقياس المناسب للتضخم، كالرقم القياسي لسعر المستهلك أو مخفض الناتج المحلي الإجمالي. وتميل البنوك المركزية إلى استخدام الرقم القياسي للمستهلك حيث انه متوفر شهريا ومعروف معناه ومكوناته لدى الجمهور وعملاء السوق وقلما يتم تعديله بعد نشره.

* يرى أنصار المدرسة النقدية أن أفضل طريقة لتقييم السياسة النقدية هي الحفاظ على استقرار نمو الكتلة النقدية بمعدل محدد وثابت، و تعد قاعدة تايلور أشهر هذه القواعد و التي تربط بين أسعار الفائدة الاسمية قصيرة الأجل i و الفرق بين التضخم الجاري p و التضخم المستهدف p^* من جهة و الفرق بين الناتج الحقيقي y و الناتج المستهدف p^* من جهة أخرى و ذلك وفقا للعلاقة التالية: $i = i_{n-1} + 0.5(p - p^*) + 0.5(y - y^*)$. حيث أن i_n هو سعر الفائدة الحيادي و تكون السياسة النقدية مثلى إذا خفضت الفروقات لكل من التضخم و الناتج، فإذا تجاوز التضخم الحقيقي التضخم المستهدف ففي هذه الحالة يجب على البنك المركزي الرفع من أسعار الفائدة.

⁹ ناجي التوني، مرجع سابق، ص: 5.

● الاختيار بين استهداف كافة التحركات والتقلبات في معدل التضخم أو الاكتفاء بالتقلبات قصيرة الأجل التي يمكن اعتبارها خارجة وطارئة* يجب استبعادها. وعادة ما تهتم البنوك المركزية بما يسمى بالتضخم الجوهري، أي تتجاهل كل التقلبات الطارئة المؤقتة خلال الفترة الزمنية موضوع الاستهداف. وهذا يعني أن الآثار الدائمة لتلك التقلبات سوف تدخل في اعتبار السلطة النقدية أي الأثر المبدئي فقط وليس التداعيات الأخرى.

● تحديد الهدف الكمي للتضخم، على إن يكون معتدلا ومقبولا من ناحيتي العرض الكلي والطلب الكلي* كما يكون مقبولا من ناحيتي العرض الكلي و الطلب الكلي.

● الاختيار بين استهداف معدل محدد لمعدل التضخم أو استهداف مدى معين بحد أقصى وأدنى*. وقد دلت التجارب أن المدى يجب أن يكون معتدلا ولا يتعدى ثلاث نقاط مثلا. فكلما زادت الفترة كلما أخطأت التوقعات، ولكن عندما تكون معقولة فإنها تحقق أغراضها.

● تحديد المدى الزمني لآثار السياسة النقدية أو سرعة انخفاض المستوى العام للأسعار، وعندما تكون الفجوة معدل التضخم الفعلي ومعدل التضخم المستهدف كبيرة، فانه يجب أن يؤخذ في الاعتبار تكلفة تخفيض الأسعار بسرعة عالية خصوصا في حالة وجود عقود والتزامات طويلة الأمد وآثار مؤجلة لمعدل التضخم. ففي حالات كثيرة يصبح النهج التدريجي هو النهج المناسب. ومن ناحية أخرى، قد تحتاج السلطات، من أجل بث الثقة لدى عملاء السوق واثبات التزامها بتخفيض معدل التضخم، أن تنتهج أسلوبا متسارعا لتحقيق التخفيض المطلوب في مستوى الأسعار.

4: الانتقادات الموجهة لسياسة الاستهداف.

رغم ما حققته هذه السياسة من نجاح إلا أن هناك من يشكك في بعض الجوانب المرتبطة بها:¹⁰

● الشك في مقدرة السلطة النقدية وفاعلية السياسة النقدية بالتأثير على معدل التضخم، إذ يمكن أن تصبح هذه السياسة محفوفة بالمخاطر وأكثر صعوبة من عملية تثبيت سعر الصرف أو تحقيق معدل معين لنمو عرض النقود.

* مثل الصدمات في جانب العرض، كارتفاع أسعار الطاقة أو أسعار بعض السلع الغذائية.

* ولا يتم عادة استهداف معدل صفر للتضخم، لأسباب تتعلق بصعوبات تخفيض الأجور النقدية والأسعار في الحياة العملية إلى هذا الحد، ولأن ذلك يعني أن أسعار الفائدة الحقيقية لا يمكن أن تصبح سالبة إذا تطلب الاقتصاد ذلك، بهدف حفز الطلب الكلي كما حدث مثلا في اليابان حديثا.

* نظرا لصعوبة التنبؤ بآثار الأدوات النقدية والفترة اللازمة لملاحظة تلك الآثار، فإن احتمالات عدم تحقيق معدل محدد مسبقا تظل كبيرة. أما من ناحية استهداف مدى معين فان المشكلة الأساسية هي تحديد اتساع الفجوة بين الحد الأدنى والحد الأعلى لتلك الفترة (المدى).

¹⁰ نفس المرجع السابق، ص: 5.

● نظرا لأن آثار السياسة النقدية على التضخم تحدث بعد فترة تأخير قد تصل في بعض الأحيان إلى عامين، فيجب السماح بمرور فترة زمنية كافية قبل التأكد من تحقق الأهداف وإعادة النظر أو إجراء التعديل المطلوب على السياسة المتبعة.

● في حالة الصدمات الخارجية مثل ارتفاع أسعار الطاقة مثلا، فإن الأسعار ترتفع والناتج المحلي ينخفض. وفي ظل سياسة الاستهداف فإن البنك المركزي يمارس سياسة نقدية متشددة تعتمد على تخفيض معدل نمو القاعدة النقدية ما يؤدي إلى زيادة الضغوط على الناتج المحلي*.

المحور الثاني: الاتجاه نحو الصيرفة الالكترونية.

يشير كل من " براون وفيل Brown et Fell " أن التطورات التكنولوجية التي عرفتها الأنظمة المصرفية خلال العقود الثلاثة الأخيرة، سيكون لها أثر كبير في دخول أنظمة الدفع في الدول الرأسمالية إلى مرحلة ما بعد النقود، حيث لن يكون هناك لا نقود ولا تضخم. وبالتالي فإن مفهوم السياسة النقدية سيصبح دون معنى.¹¹ بحيث تتجه المؤسسات المصرفية إلى توفير خدماتها المتنوعة الكترونيا لعملائها. مما يطرح تحديات أمام الجهاز المصرفي والسلطات الرقابية والمتمثلة في:¹²

. تزايد حدة المنافسة في صناعة الخدمات المالية الالكترونية من قبل المؤسسات المصرفية وغير المصرفية.

. تزايد سرعة تنفيذ العمليات المصرفية نتيجة للتطورات المتسارعة في تكنولوجيا الاتصالات وأجهزة الحاسب الآلي.

. نقص الخبرات الكافية لدى الإدارة والعاملين بالجهاز المصرفي فيما يختص بالصيرفة الالكترونية ومخاطرها.

. عدم وضوح النواحي القانونية والتشريعية فيما يتعلق بتطبيق ونظام صلاحية القوانين والتشريعات في أعمال الصيرفة الالكترونية.

ولضمان حماية وسلامة عمليات البنوك الالكترونية وضمان استمرار الابتكارات والتجديدات يتحتم على البنوك المركزية العمل على:¹³

أ: تنمية الصيرفة الالكترونية؛ وذلك من خلال:

*في هذا الصدد دعا العديد من الاقتصاديين من بينهم Taylor 1988 , McGallum 1990 إلى تفضيل استهداف معدل نمو الناتج المحلي كبدل لاستهداف معدل التضخم. ولكن هذا له مشاكله أيضا لعدم قدرة البنك المركزي على التنبؤ الدقيق بمعدل نمو الناتج المحلي من ناحية وعدم تفهم مجموعات عريضة من الجمهور لمفهوم الناتج المحلي الإجمالي وما يحتويه من ناحية أخرى.

¹¹ لخلو موسى بوخاري، دور سياسة سعر الصرف الأجنبي في رفع كفاءة السياسة النقدية . الاقتصاد الجزائري نموذجاً . رسالة منشورة مقدمة لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد، جامعة دمشق، 2009، ص: 41.

¹² أحمد شعبان محمد علي، مرجع سابق، ص: 173.

¹³ نفس المرجع السابق، ص: 174 . 177.

. تنمية الوعي بأهمية الصيرفة الالكترونية وكذا تنمية القدرات البشرية للعاملين بالمصارف.

. تنمية البنية التحتية على مستوى البنوك العاملة من وسائل اتصالات متطورة وأجهزة ونظم حاسبات آلية

حديثه، وما يلزم من تطبيق نظام وسائل دفع وائتمان الكتروني.

. تنمية البيئة التشريعية، بالإضافة إلى إنشاء قطاع تأمين فاعل ضد مخاطر التجارة الالكترونية والدفع الالكتروني،

وتطوير طرق وآليات التحقيق والإجراءات القضائية لتناسب مع طبيعة الجرائم الحديثة.

وتقتضي تنمية الصيرفة الالكترونية؛ تطوير البنية التحتية فيما يتعلق بتدفق المعلومات وتنظيم الاستفادة منها

وذلك من خلال:

. إنشاء شبكة الكترونية للمعلومات بالبنك المركزي تكون قناة اتصال مباشر بين البنوك العاملة وبين البنك

المركزي.

. إنشاء غرفة مقاصة الكترونية لتطبيق نظام التسوية الإجمالية بين البنوك خلال الوقت الحقيقي.

. ربط فروع البنوك بمراكزها الرئيسية، وربط المراكز الرئيسية للبنوك العاملة بشبكة معلومات البنك المركزي.

ب: رقابة البنك المركزي للصيرفة الالكترونية:

تواجه البنوك المركزية ومختلف السلطات الإشرافية تحديا حقيقيا تمثل في تعدد وتباين المخاطر المرتبطة

بالمصارف الالكترونية ولعل من أهم هذه المخاطر ما يلي:¹⁴

. **مخاطر إستراتيجية**؛ وترتبط بالقرارات والسياسات والتوجيهات التي تتخذها الإدارات العليا للمصارف.

. **مخاطر تشغيلية**؛ وتنتج بصورة رئيسية عن خلل في كفاءة البنية التحتية القائمة أو عن عدم ملائمة تصميم الأنظمة

أو الإجراءات الموضوعة أو عن عدم توفر المتطلبات الأمنية اللازمة.

. **مخاطر السمعة**: هذا النوع من المخاطر في حال فشل المصرف في إرساء شبكة موثوقة وآمنة لتقديم الخدمات، وعند

تقديم خدمات غير كفوءة، وعند عدم انتظام تقديم الخدمة.

. **مخاطر قانونية**؛ ويحدث هذا النوع من المخاطر القانونية في حالة انتهاك القوانين والقواعد والضوابط المقررة من قبل

السلطات.

. **المخاطر المصرفية**؛ والمتتمثلة في مخاطر الائتمان والسيولة ومخاطر السوق.

¹⁴ لمزيد من الشرح انظر في ذلك:

مصطفى محمود عبد الغني، دور السلطات النقدية في مواجهة مخاطر الصيرفة الالكترونية، مجلة المصري، العدد الثاني والثلاثين، يونيو 2004، ص ص: 18-20.

المحور الثالث: استقلالية السلطة النقدية وبناء مصداقية السياسة النقدية.

يشير دليل الإحصاءات النقدية والمصرفية لسنة 1984 إلى أن البنك المركزي هو المؤسسة الوحيدة التي تتحمل في بلدان عديدة المسؤولية الكاملة للقيام بالمهام الموكلة للسلطة النقدية. ويشير هذا التعريف إلى إمكانية ممارسة السلطة النقدية من قبل هيئات من غير البنك المركزي، كما كان سائد في بريطانيا قبل 1997.¹⁵

أولاً: استقلالية السلطة النقدية.

أ. مفهوم:

لقد عرف الاقتصادي الأمريكي " ستانلي فيشر Stanley fischer " استقلالية البنوك المركزية من

خلال تقسيم تلك الاستقلالية إلى نوعين:¹⁶

✓ **استقلالية الإدارة (Instrument Independence)؛** ويقصد بها قابلية أو قدرة البنك المركزي على وضع أدوات السياسة النقدية.

✓ **استقلالية الهدف (Goal Independence)؛** ويقصد بها قابلية أو قدرة البنك المركزي على وضع أهداف السياسة النقدية.

وقد حددت الباحثة الاقتصادية ؛ "يورسلا هيكس Yorsila Hix" مفهوم البنك المركزي القادر والفعال بما يلي: "إن البنك المركزي ليس مجرد محافظ ومجموعة من الموظفين، وإنما هو مجموعة من العقول ذات المعارف العلمية والخبرة الواسعة في الشؤون النقدية والاقتصادية والقانونية، والتي ينتظم عملها في مؤسسة لها صلاحيات واسعة واستقلالية في ممارسة أعمالها لتحقيق الأغراض التي تعرف العالم المتقدم على أنها أغراض البنوك المركزية".¹⁷ و على نحو عام يمكن اعتبار البنك المركزي مستقلاً إذا كانت الحكومات* لا تمارس سيطرتها على قضايا تخص

¹⁵ عبد الحميد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثالثة، 2006، ص:92.

¹⁶ محمد صالح تركي الفريشي، اقتصاديات النقود والبنوك والمؤسسات المالية، دار إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2009، ص:177.

¹⁷ زكريا الدوري، يسري السامرائي، البنوك المركزية والسياسات النقدية، دار البازوري للنشر والتوزيع، الأردن، 2006، ص:115.

* ويعتبر بعض الاقتصاديين الاستقلالية هي استقلال البنك المركزي عن الحكومة في كل شيء سواء من ناحية إدارة السياسة النقدية والائتمانية. في حين من الناحية الفكرية يمكن أن يكون البنك المركزي في وضع استقلال دون أن يكون مستقلاً عن الحكومة

البنوك المركزية نلخصها فيما يلي:¹⁸

✓ شؤون الموظفين والإدارة: وتتمثل هذه المؤشرات فيما يلي:

- . طول مدة تعيين المحافظ ومدى قابليتها للتجديد. و إمكانية إقصاءه المحافظ.
- . الجهة التي تقوم بتعيين المحافظ " مجلس البنك المركزي، " هيئة مشتركة بين مجلس البنك والحكومة والبرلمان، البرلمان، الحكومة، عضو في الحكومة".
- . مدى مقدرة الحكومة على تعيين أعضاء مجلس إدارة البنك المركزي وعزلهم وتحديد عدد ممثلي الحكومة في مجلس إدارة البنك وهل يحق لهم التصويت أم لا، وإذا كان القرار النهائي لإقرار السياسة النقدية بيد البنك المركزي أم بيد الحكومة.
- . مدى إمكانية ممارسة المحافظ لمهام أخرى والجهة المخول لها إصدار الإذن بذلك.
- . مدى إمكانية تأثير الحكومة على رواتب أعضاء مجلس إدارة البنك المركزي.

✓ الموازنات المالية وإدارتها: و تخص مدى مشاركة البنك المركزي في إعداد ميزانية الدولة وتتمثل في:

- . مدى مساهمة البنك المركزي في إعداد الميزانية.
- . مدى إمكانية منح قروض للخرينة العامة.
- . طبيعة القروض الممكن منحها وشروطها.
- . حدود الإقراض الممكن منحه وشروطه.
- . مدى إمكانية تحكم الحكومة في ميزانية البنك المركزي وتوزيع الأرباح.

✓ ملاحقة السياسة وتنفيذها:

- وتتعلق ملاحقة السياسة بإعداد السياسة النقدية في حين تعلق المجال الأول والثاني بالطبيعة العملية والتنظيمية الكفاءة والحياة الأساسية للعملية الإدارية، وهناك مجموعة من المؤشرات توضح مدى استقلال البنك المركزي عن الحكومة فيما يخص إعداد وتنفيذ السياسة النقدية.
- . مدى انفراد البنك المركزي بصياغة السياسة النقدية " وحده، المشاركة مع الحكومة، مستشار".
- . الجهة المخولة بحل التعارض في مجال السياسة النقدية.

¹⁸ أنظر في ذلك:

. محمد صالح تركي الفريشي، مرجع سابق، ص: 176.

. عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص ص: 9796.

. زكريا الدوري ويسري السامرائي، مرجع سابق، ص ص: 133. 134.

. أهداف البنك المركزي " هدف وحيد: استقرار الأسعار، استقرار الأسعار مع أهداف أخرى منسجمة مع استقرار النظام المصرفي، استقرار الأسعار مع أهداف أخرى متعارضة مثل العمالة الكاملة، عدم النص على الأهداف".

ب: الاستقلالية بين التأيد والمعارضة:

في دراسة قام بها كل من " سونيبور Sonnibur" و " كاستياو و برانكو Kastiao Branco " ، وضح فيها الباحثان اختلاف الآراء حول الاستقلالية بين مؤيد ومعارض موضحا حجج كل اتجاه.

• الآراء المؤيدة للاستقلالية:

يرى أنصار هذا الاتجاه أن السلطة النقدية متى كانت بعيدة عن الحكومة ستكون السياسة النقدية ذات مصداقية، ويقصد بالمصداقية التزام البنك المركزي باتخاذ الإجراءات اللازمة لتحقيق أهداف السياسة النقدية، ودون تهاون. ♦ وما لا شك فيه، أن اكتساب البنك المركزي للمصداقية يجعل الفعاليات التي تتأثر بقراراته (الجهاز المصرفي مثلاً) تسير بالاتجاه المطلوب بشكل أسرع.¹⁹ كما أن استقلالية البنك المركزي تعتبر ركيزة هامة للإبقاء على استقرار طويل الأجل للأسعار مع حد أدنى من التكاليف الاقتصادية الحقيقية.

و يمكن بسهولة إثبات أنه إذا كان على صانعي السياسة المنتخبين أن يختاروا بين أهداف تتعلق بالتضخم والعمالة أو الإنتاج، فسوف يكون لديهم حافز للسعي إلى الحصول على مكاسب في مجال الإنتاج على المدى القصير من خلال نقض السياسة النقدية غير التضخمية.²⁰

• الآراء المعارضة للاستقلالية:

ينظر أنصار هذا الاتجاه إلى استقلالية السلطة النقدية على أنها تنافي لمبادئ الديمقراطية، كما يتجاهل هذا الرأي حقيقة وجود استقلالية تامة للبنك المركزي عن الحكومة إذ يوجد دائماً عدد من القنوات الرسمية وغير الرسمية تستطيع الحكومة من خلالها التأثير على السياسة النقدية، كما تستطيع الحكومات دائماً في الحالات القصوى تغيير النظم الأساسية للمصارف المركزية، بالإضافة إلى للخلافات التي تحدث بين السياسة النقدية والسياسات الأخرى كأسعار الصرف و سياسة الضرائب. كما أن الاستقلالية في نظرهم لا تمكن من تحسين الأداء في مجال التضخم في الأجل الطويل.²¹

♦ ولا تثبت المصداقية إلا عبر الزمن حيث يكرر البنك اتخاذ الإجراءات نفسها إذا ما واجه ظروفاً معينة مرة أخرى ولا يتراجع عن تلك الإجراءات إلا بتحقيق الهدف.

¹⁹ أمية طوقان، دور البنوك المركزية في إرساء السياسة النقدية، مؤتمر حول مستجدات العمل المصرفي في سوريا في ضوء التجارب العربية والعالمية، 32 تموز 2005، ص:3.

²⁰ نبيل حشاد، استقلالية البنوك المركزية بين التأيد والمعارضة، اتحاد المصارف العربية، 1994، ص:93.

²¹ زكريا الدوري، يسري السامرائي، مرجع سابق، ص:120.

ج: علاقة الاستقلالية بالمؤشرات الاقتصادية:

هناك مجموعة من الدراسات أجريت حول علاقة الاستقلالية بالنشاط الاقتصادي وذلك من خلال بحث أثر استقلالية البنك المركزي على المؤشرات الاقتصادية كالتضخم والناتج المحلي الإجمالي وعجز الموازنة.²²

■ أثر استقلالية البنك المركزي على التضخم:

من بين الدراسات التي بحثت في العلاقة بين الاستقلالية والتضخم دراسة كل " من باد وباركين " Bad " & Parkin" والمعنونة ب: "قوانين البنك المركزي والسياسة النقدية"، حيث طبقت هذه الدراسة على اثني عشر دولة وهي: الولايات المتحدة الأمريكية، بريطانيا، ألمانيا، اليابان، فرنسا، إيطاليا، كندا، سويسرا، أستراليا، السويد، بلجيكا، وهولندا وذلك خلال فترة ما بعد سنة 1944.

وقد تم قياس درجة الاستقلالية من خلال التأثير المالي للحكومة على البنوك المركزية، وحددت درجة التأثير المالي من خلال مقدرة الحكومة على التأثير على رواتب أعضاء مجلس إدارة البنك المركزي. وكذا التحكم في ميزانية البنك وتوزيع الأرباح. كما تم استخدام مؤشر آخر وهو درجة تأثير الحكومة على سياسة البنك المركزي من خلال مقدرة الحكومة على تعيين أعضاء مجلس إدارة البنك المركزي وعزلهم وتحديد عدد ممثلي الحكومة في مجلس إدارة البنك وهل يحق لهم التصويت أم لا، وإذا كان القرار النهائي لإقرار السياسة النقدية بيد البنك المركزي أم بيد الحكومة. لقد أثبتت نتائج الدراسة بالنسبة للمؤشر الأول الخاص بالاستقلالية المالية بأنه لا وجود لعلاقة واضحة بين الاستقلالية ومعدلات التضخم في حين أثبتت النتائج الخاصة بالمؤشر الثاني بأن العلاقة بين الاستقلالية والتضخم هي علاقة عكسية فكلما ارتفعت درجة استقلالية البنك المركزي كلما انخفضت معدلات التضخم. وقد سجلت أدنى معدلات التضخم في ألمانيا وسويسرا.

الدراسة الثانية قام بها كل من " ماكسياندر و جابيليني Masciandro & Jabelilini"، وقد درست نفس العينة السابقة بالإضافة إلى كل من: النمسا والدانمرك ونيوزيلندا والبرتغال واليونان. استخدم الباحثان مقياس مشابه للمقاييس المستخدمة في الدراسة السابقة بالإضافة إلى مقياس آخر يأخذ بالمعايير الاقتصادية كمقدرة الحكومة على تحديد الشروط المقررة للاقتراض الحكومي من البنك المركزي والأدوات النقدية التي تخضع لإدارة البنك المركزي.

● أثر استقلالية البنك المركزي على الناتج المحلي الإجمالي:

بالنسبة للعلاقة بين الاستقلالية والناتج المحلي الإجمالي فإن الدراسات في هذا الشأن لم تجمع على وجود علاقة طردية قوية بين درجة الاستقلالية و الناتج المحلي الإجمالي، بل تباينت النتائج فمثلاً؛ الدراسة التي قام بها كل من

²² مرجع سابق، ص: 136.133.

"ديلونج و سيمور Delong & Summers" أثبتت أن هناك علاقة موجبة قوية بين الاستقلالية والنتائج بحيث كلما زادت الاستقلالية بدرجة واحدة زاد الناتج لكل عامل بـ: 0.4% سنوياً. وقد شملت هذه الدراسة الدول الصناعية باستخدام معدل نمو الناتج المحلي لكل عامل وذلك خلال الفترة 1955-1990. مع أخذ سنة 1955 هي سنة الأساس. أما بالنسبة للدراسة التي قام بها كل من " ماكسياندر و جابيليني Masciandro & Jabelilini"، فلم تظهر نتائجها وجود أي علاقة بين درجة الاستقلالية و معدل الناتج المحلي الإجمالي.

• أثر استقلالية البنك المركزي على العجز الموازي :

وفي هذا الصدد أثبتت الدراسات التي أجريت بهذا الشأن وجود علاقة عكسية بين درجة الاستقلالية ونسبة العجز الموازي.^٥ ونذكر على سبيل المثال الدراسة التي قام بها الاقتصادي " باركين Parkin" والتي شملت 12 دولة صناعية، خلال الفترة (1955-1983). فقد أظهرت نتائج هذه الدراسة أن متوسط نسبة العجز الموازي إلى الناتج المحلي الإجمالي في كل من ألمانيا وسويسرا بلغ تقريباً صفر، في حين كانت نسبة العجز إلى الناتج المحلي الإجمالي في الدول التي تتمتع بنوكها المركزية بدرجة استقلالية أقل مقارنة بألمانيا وسويسرا سالبة. مما يدل على ازدياد نسبة العجز الموازي كلما تراجعت درجة الاستقلالية.

إن نجاح البنك المركزي في تحقيق الاستقرار النقدي^٦ تحدده مجموعة من العوامل والشروط الذاتية أو المؤسسية تتعلق بمياكل هذه البنوك وتطورها ونوعية مواردها البشرية وغير ذلك من العوامل الخاصة بهذه البنوك. كما ويتطلب ذلك توافر مجموعة من الشروط الموضوعية، وأبرزها درجة استقلالية البنوك المركزية ومصادقية سياساتها وإجراءاتها وتوفر قدر كبير من الشفافية في عمل هذه البنوك؛ ويقصد بالشفافية اطلاع الجمهور، بشكل واضح وفي أوقات منتظمة، على توجهات وإجراءات السياسة النقدية. حيث أن معرفة الجمهور وإدراكهم لأهداف وإجراءات هذه السياسة وأدواتها وتمكينهم من الحصول على المعلومات المطلوبة في هذا الخصوص سيعمل على زيادة فعاليتها وتمكين الجمهور، في ضوء ذلك، من بناء قرارات سليمة، فضلاً عن خلق مزيد من الالتزام من قبل البنك المركزي للوفاء بهذه الأهداف.

^٥ رأينا سابقاً أن من بين الأهداف التي تنشدها البنوك المركزية في إطار استقلاليتها عن الحكومة هو عدم تمويل العجز الموازي بصفة مستمرة واضطرابية.

^٦ مما لا شك فيه أن من أحد الأهداف الرئيسية للسياسة النقدية هو المحافظة على استقرار المستوى العام للأسعار أو بمعنى آخر مكافحة التضخم. وقد لاحظنا من خلال الدراسات السابقة، أن استقلالية البنك المركزي بصفته السلطة النقدية الموكلة إليها مهمة إدارة السياسة النقدية من شأنها تحقيق هذا الهدف. لذلك فإنه من متطلبات نجاح البنك المركزي في تحقيق الاستقرار النقدي أن تتوفر فيه مجموعة من الشروط الموضوعية، تقف في مقدمتها الاستقلالية والمصادقية وكذا الشفافية في عمل هذه البنوك.

في الوقت الذي اتسعت فيه دائرة الاهتمام بالحوكمة المؤسسية * واستقلالية البنك المركزي، فقد حظيت قضية "مسألة" البنك المركزي بنفس الاهتمام أيضاً، فكلما تمتع البنك بمزيد من الاستقلالية كلما ازدادت الحاجة إلى مساءلته على سياساته والنتائج التي تتمخض عنها. وذلك استناداً إلى مسؤوليته تجاه تحقيق الأهداف التي ينص عليها قانونه. أما الجهات التي يكون فيها البنك مسئولاً أمامها فهي متعددة ومنها: البرلمان، بصفته ممثلاً للشعب، ووسائل الإعلام والأسواق المالية وذلك وفق الآلية أو الأسلوب الذي ينص عليه القانون.²³

ثانياً: مصداقية السياسة النقدية

تهدف السياسة النقدية بصيغتها العامة في أي اقتصاد إلى تحقيق مجموعة من الأهداف أبرزها على صعيد الاقتصاد الكلي تعزيز النمو وتحقيق الاستقرار النقدي والمحافظة على استقرار الأسواق المالية . ويشير تطور الأدبيات في الاقتصاد النقدي إلى أن تحقيق ذلك يتطلب تفاعل القطاع الخاص . ويقوم القطاع الخاص أو المتعاملون في الأسواق بتصديق البنك المركزي بأنه يسعى وراء تحقيق هذه الأهداف . وفلسفة التصديق تعمل على تغيير توقعات المتعاملين في الاقتصاد وتجعلها تتطابق مع الأهداف المعلنة للبنك المركزي.

هذه الفلسفة أو الميكانيكية البسيطة تساعد الاقتصاد على الوصول إلى حالة التوازن والاستقرار . فعلى سبيل المثال، إذا أعلن البنك المركزي عن نيته في تخفيض معدل التضخم خلال الفترة المقبلة فإن ذلك سيحفز القطاع الخاص على زيادة إنتاجه أو المعروض من السلع والخدمات اليوم لتحقيق أكبر ربح ممكن. الأمر الذي يساعد فعلياً على تقليل معدل التضخم.

أ. تعريف مصداقية السياسة النقدية:

تُعرف المصداقية بأنها درجة الثقة التي يمنحها القطاع الخاص للبنوك المركزية بناءً على قدرتها في إدارة الاقتصاد الكلي وتحقيق الأهداف المعلنة . ولكن في حقيقة الأمر وعلى أرض الواقع تواجه البنوك المركزية مشكلة تسمى عدم

* الحُكامة أو حوكمة أو الحُكامة مصطلح جديد في العربية وُضع في مقابل اللفظ الإنجليزي (governance) أو الفرنسي (gouvernance) ، ويستعمل أيضاً لفظ حاكمة . ولّد مصطلح «الحوكمة» على وزن فועلة في سياق كل من العولة و الحوسبة . والحوكمة هي النشاط الذي تقوم به الإدارة. وهي تتعلق بالقرارات التي تتخذ التوقعات، أو منح السلطة، أو التحقق من الأداء. وهي تتألف إما من عملية منفصلة أو من جزء محدد من عمليات الإدارة أو القيادة. وفي بعض الأحيان مجموعة من الناس تشكل حكومة لإدارة هذه العمليات والنظم. وعند الحديث عن منظمة ما سواء كانت هادفة أو غير هادفة للربح، فإن الحوكمة تعني إدارة متسقة، وسياسات متماسكة، والتوجيه، والعمليات، واتخاذ القرارات في جزء معين من المسؤولية. على سبيل المثال، الإدارة على مستوى الشركات قد تنطوي على تطور السياسات المتعلقة بالخصوصية وعلى الاستثمار الداخلي وعلى استخدام البيانات.

الاتساق الزمني وتعني أن القطاع الخاص^٥ يؤمن بأن البنك المركزي غير قادر بصورة مطلقة على تحقيق الأهداف المعلنة بسبب تغيير التفضيلات والأولويات لهذه البنوك . وعلى الرغم من ذلك فإن البنوك المركزية في الدول المتقدمة خلال العقدين الماضيين استطاعت بناء رصيد كبير من الثقة بينها وبين القطاع الخاص واعتمدت في هذا البناء على مجموعة من العوامل أبرزها:

. انسياب معلومات صحيحة ودقيقة عن الوضع الاقتصادي (الشفافية) .

. تدريس وشرح مبادئ علم الاقتصاد في المدارس والجامعات لضمان استجابة متماثلة من القطاع الخاص تساعد الاقتصاد على الانتقال من حالة إلى حالة أخرى بسهولة ويسر .

ب. دور البنوك المركزية في بناء المصدقية و الحد من الأزمات التي تهدد الاقتصاد:

تعاني الدول النامية من مشكلة اعتماد القطاع الخاص على الدولة في حل المشكلات الاقتصادية، وعدم قدرته على فهم المؤشرات الاقتصادية. علاوة على ذلك، فإن البنوك المركزية أيضاً في هذه الدول غير مهيأة للتعامل مع أزمات مالية كبيرة الحجم.

هنالك حقيقتان هامتان تضعان علامة استفهام كبيرة حول دور وديمومة البنوك المركزية كمؤسسات رائدة لها قدرة لا متناهية في توجيه دفة الاقتصاد نحو بر الأمان، وهما²⁴:

- ب. 1: إن تبني سياسة سعر الصرف الثابت مقابل عملة أجنبية معينة يجبر السياسة النقدية دائماً على عمل ردة فعل وليس فعل أصيل مبادر قادر على تحقيق هدف محدد ومعلن أو المساهمة في حل أزمة . ويمكن القول إنه في هذه الحالة لا يوجد أي تفاعل بين القطاع الخاص والبنوك المركزية . وفي غياب ثقافة اقتصادية واضحة المعالم يصبح اعتماد القطاع الخاص كبيراً على الإشاعات والمعلومات الخاطئة والتي ستأخذ الاقتصاد إلى التهلكة.
- ب. 2: حجم الخسائر الضخمة التي تحققها البنوك المركزية في عدد كبير من دول العالم الثالث . فهذه الخسائر تمنع البنوك المركزية من التدخل لحماية الاقتصاد . أما السبب الرئيس لهذه الخسائر هو انخراط هذه البنوك فيما يسمى بنشاطات شبه مالية كعمليات السوق المفتوحة بواسطة أدوات مالية يصدرها البنك المركزي نفسه والاستثمارات المحلية والأجنبية وإعادة هيكلة البنوك الضعيفة ومنح الحكومة قروضاً بأسعار فائدة مخفضة جداً وإعادة تقييم الموجودات والمطلوبات في ظل وجود تقلبات في سعر الصرف .

^٥ ويشار إلى أن الفكر الاقتصادي الرأسمالي يعتمد بصورة أساسية على أداء القطاع الخاص ومدى استيعابه للتغير في المؤشرات الاقتصادية في توجيه دفة الاقتصاد . ويمكن تسمية العلاقة بين القطاع الخاص وواضع السياسة النقدية "بنظرية اللعبة" وهي مجموعة من الأفعال وردات الأفعال كفيلة بدفع الاقتصاد إلى مواقع جديدة ينتج عنها تغير في مؤشرات الاقتصاد الكلي (معدل التضخم ومعدل البطالة وسعر الصرف).

²⁴ أسامة سويدان، مصداقية السياسات النقدية في ظل الأزمة المالية، <http://www.uaetd.com/vb/showthread.php> ، صحيفة "الخليج الإماراتية"، تاريخ الاطلاع 26/03/2015، ص:1.

وتشير البيانات المتاحة إلى أن خسائر البنوك المركزية في مجموعة من دول أمريكا اللاتينية، على سبيل المثال لا الحصر، تصل إلى نسب تتراوح بين 2% - 6% من الناتج المحلي الإجمالي. أما في زيمبابوي، فوصلت خسائر البنك المركزي إلى ما نسبته 75% من الناتج المحلي الإجمالي. ف تبعاً لذلك، فإن زيمبابوي تعاني من أرقام خيالية لمعدل التضخم وصلت في عام 2007 إلى 10453% وفق بيانات صندوق النقد الدولي.

ج. دور الشفافية والمساءلة في بناء المصداقية.²⁵

يقصد بشفافية السياسة النقدية اطلاع الجمهور، بشكل واضح وفي أوقات منتظمة، على توجهات وإجراءات السياسة النقدية. حيث أن معرفة الجمهور وإدراكهم لأهداف وإجراءات هذه السياسة وأدواتها وتمكينهم من الحصول على المعلومات المطلوبة في هذا الخصوص سيعمل على زيادة فعاليتها وتمكين الجمهور، في ضوء ذلك، من بناء قرارات سليمة، فضلاً عن خلق مزيد من الالتزام من قبل البنك المركزي للوفاء بهذه الأهداف.

ونذكر في هذا الصدد جملة من مبررات أو مزايا شفافية السياسة النقدية:

- يمكن أن ترفع الشفافية الدعم أو التأييد العام لسياسات البنك المركزي. وهذا الدعم يعد شرطاً أساسياً للظفر باستقلالية البنك المركزي.
- يمكن أن تساعد الشفافية على تخفيض حالة عدم اليقين، أو الشكوك في الأسواق المالية، مما يسهم بتحسين آفاق النمو طويل الأجل.
- تجبر الشفافية العالية للبنك المركزي على الالتزام بالغايات والأهداف للسياسة النقدية، مما يرفع مصداقية السياسة النقدية.

²⁵ فاطمة الزهراء خبازي، أثر ممارسات الإفصاح عن الاحتياطات الأجنبية على شفافية السياسات النقدية والمالية، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد 11، المجلد 02، 2014، 306.

ولمزيد من التفاصيل انظر في ذلك:

. أمية طوقان، مرجع سابق، ص: 3.

. غادة شهير الشمراي، الشفافية والمساءلة في الدول العربية، برنامج ماجستير حول مشكلات وقضايا في إدارة التنمية، جامعة الملك سعود، ص: 4.

○ هناك أدلة هناك أدلة من دراسات قياسية تؤكد بأن شفافية السياسة النقدية تخفض متوسط التضخم، وتخفض نسبة التضحية، وتحسين قابلية التنبؤ بإجراءات السياسة النقدية.

أما المسألة فتنبع من "التمثيل الشعبي" ، وهو مفهوم يمتد من زمن الخلفاء الراشدين، حيث اختيرو للحكم باسم الشعب خاضعون للمسائلة من قبل الشعب على فشلهم، وللمكافأة على نجاحاتهم، هذه المسألة تركز ممارستها على توفر المعرفة و المعلومات " الشفافية في الحكم " كما أنها تركز على وجود حوافز لتشجيع من يقوم بإدارة الحكم باسم الشعب " مسؤولي الحكومة " على أداء مهامهم بإخلاص وفعالية وأمانة، هذه الحوافز تأتي من وجود التنافسية في اختيار الموظفين العامين و إرساء السياسات وأيضا من توافر أخلاقيات الوظيفة العامة لدى الموظفين مما يدفعهم للعمل من اجل المصلحة العامة. وقد وصفت منظمة برلمانيون عرب ضد الفساد المسألة على أنها الشرط المسبق الأساسي لمنع إساءة استعمال السلطة، والتأكد من أن السلطة موجهة صوب تحقيق الأهداف الوطنية التي تحظى بقبول واسع بأعلى درجات ممكنة من الفاعلية والاستقامة والحكمة.

خلاصة:

المنطلقات المنطقية التي يجب أن تعتمد عليها الحكومات عند تصميم السياسات الاقتصادية الكلية، يجب تركز بالأساس على أسس علمية مساندة للتطورات الاقتصادية على مستوى المحلي والدولي. وبتنامي ظاهرة العولمة وتزايد الانفتاح الاقتصادي وتعاضل مكانة التجارة الخارجية، وحركة رؤوس الأموال، أصبح لزاما على صانعي القرار الاقتصادي تصميم سياسات نقدية ومالية أكثر تطورا وتأقلا مع التحولات الجديدة، وذلك بالتركيز على مسألة الاستقلالية، الصيرفة الالكترونية، الاقتصار على هدف واحد للسياسة النقدية وسياسة استهداف التضخم. و استهداف التضخم كإطار للسياسة النقدية هو بمثابة إستراتيجية جديدة أقدمت عليها مجموعة من الدول منها المتقدمة والناشئة لإعطاء مزيد من الشفافية والمصداقية للسياسة النقدية.

المراجع:

1. احمد شعبان مُحمَّد علي، انعكاسات المتغيرات المعاصرة على القطاع المصرفي ودور البنوك المركزية، الدار الجامعية، مصر، الطبعة الأولى 2006.
2. أسامة سويدان، مصداقية السياسات النقدية في ظل الأزمة المالية، <http://www.uaetd.com/vb/showthread.php> ، صحيفة"الخليج الإماراتية"، تاريخ الاطلاع 26/03/2015.
3. أمية طوقان، دور البنوك المركزية في إرساء السياسة النقدية، مؤتمر حول مستجدات العمل المصرفي في سوريا في ضوء التجارب العربية والعالمية، 32 تموز 2005.
4. زكريا الدوري، يسري السامرائي. ، البنوك المركزية والسياسات النقدية، دار اليازوري للنشر والتوزيع، الأردن 2006.
5. سعدون حسين فرحان، دور سياسة التضخم المستهدف في تحقيق استقرار سعر الصرف، مجلة البحوث المستقبلية، العدد الرابع والعشرون 2008.
6. عايب وليد، فعالية السياسة النقدية في ظل الانتقال من اقتصاد الاستدانة إلى اقتصاد الأسواق المالية، الملتقى الدولي حول السياسات النقدية والمؤسسات المالية، جامعة سكيكدة يومي 10-9 نوفمبر 2010.
7. عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثالثة 2006.
8. غادة شهير الشمراي، الشفافية والمسائلة في الدول العربية، برنامج ماجستير حول مشكلات وقضايا في إدارة التنمية، جامعة الملك سعود.
9. فاطمة الزهراء خبازي، أثر ممارسات الإفصاح عن الاحتياطات الأجنبية على شفافية السياسات النقدية والمالية، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد 11، المجلد 02، 2014 .
10. لخلو موسى بوخاري، دور سياسة سعر الصرف الأجنبي في رفع كفاءة السياسة النقدية . الاقتصاد الجزائري نموذجا . رسالة منشورة مقدمة لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد، جامعة دمشق 2009.
11. مصطفى بابكر، الاتجاهات الحديثة للسياسات في الدول النامية ، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، على الخط www.arab-api.org/images/training/.../1/.../4_c50-2.pdf ، تاريخ الاطلاع: 10/02 /2010.
12. مصطفى بابكر، قضايا التحرير التمويلي والنمو الاقتصادي، معهد العربي للتخطيط، الكويت، على الخط www.arab-api.org/images/training/.../1/.../4_c50-2.pdf ، تاريخ الاطلاع: 10/02 /2010.
13. مصطفى محمود عبد الغني، دور السلطات النقدية في مواجهة مخاطر الصيرفة الالكترونية، مجلة المصرفي، العدد الثاني والثلاثين، يونيو 2004.
14. مُحمَّد صالح تركي القريشي، اقتصاديات النقود والبنوك والمؤسسات المالية، دار إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2009.

15. ناجي التوني، استهداف التضخم والسياسة النقدية، سلسلة جسر التنمية، على الخط،
2012 /04 /10 تاريخ الإطلاع: www.arab-api.org/images/111-develop-bridge 6.p ،
16. نبيل حشاد، استقلالية البنوك المركزية بين التأييد والمعارضة، اتحاد المصارف العربية، 1994.